



# إحاطة أكاديمية



اسطنبول - تركيا

منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس

**الأكاديمية بعد طوفان الأقصى  
من إعادة تشكيل المعرفة إلى أمنة السردية والمقاطعة**

**- ديسمبر - 2025**

إحاطة شهرية يُصدرها منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس ، كجزء من مشروع  
رصد-تحليلي يهدف إلى متابعة التطورات الأكاديمية المرتبطة بفلسطين،  
وتحليلها في ضوء سياقاتها الزمانية والمكانية والموضوعية، سعياً لفهم أعمق  
لمسارات التحوّل، وحدود التأثير، ومواضع المقاومة المعرفية.

**نحو مجتمع أكاديمي فاعل لنصرة القدس**

Address : 1 Hürriyet Mah. Ahmet Yesevi Cad. Altın SK  
Lekesiz İş Merkezi No: 4 Bahçelievler - İstanbul  
Mail : : academics4quds@gmail.com



+90-507 306 21 41

## فهرس الإحاطة

- ديباجة الإحاطة
- الساحة الأكاديمية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى -  
الاستهداف، الخسائر، ومحاولات الاستئناف تحت شروط  
الطوارئ
- الإنتاج المعرفي حول فلسطين - من اتساع الكتابة إلى  
معركة تعريف الواقع والسردية
- الحراك الطلابي والأكاديمي العالمي - انكشاف خطاب  
الحرية الأكاديمية وتحول الصراع إلى ساحة التمويل  
والضبط المؤسسي
- اللوبي الصهيوني داخل الجامعات الغربية - أدوات النفوذ  
وحدود القوة
- المقاطعة الأكاديمية - من فعل احتجاجي إلى مسار  
مؤسسي وحدود التأثير
- تراجع الزخم أم إعادة التموضع؟ - قراءة استدلالية في  
تحول الحراك الأكاديمي بعد وقف الحرب
- الاستثمار الاستراتيجي وعدم تفويت الفرصة - من  
التعاطف الأكاديمي إلى أثر مؤسسي مستدام
- خاتمة

# ديباجة

نطلق هذه الإحاطة من فرضية مفادها أن ما بعد طوفان الأقصى لم يمثل فقط لحظة تصعيد عسكري، بل شكّل نقطة انعطاف في موقع الأكاديميا ضمن الصراع؛ حيث تحولت الجامعات الفلسطينية إلى أهداف مباشرة ضمن سياسة تدمير ممنهجة استهدفت البنية التعليمية ورأس المال المعرفي، في مقابل تصاعد غير مسبوق في الحراك الأكاديمي العالمي، وتوسّع دوائر المقاطعة والتضامن، بالتوازي مع تشديد أدوات الضغط والرقابة التي مارسها اللوبي الصهيوني داخل الجامعات الغربية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي هذا الإطار، تهدف الإحاطة إلى تقديم قراءة شاملة للمشهد الأكاديمي خلال العام المنصرم، مع تركيز خاص على الأشهر الثلاثة الأخيرة، بوصفها مرحلة انتقالية اتسمت بتراجع الزخم الجماهيري الظاهر، مقابل انتقال الصراع إلى مستويات مؤسسية أعمق داخل الجامعات، تتعلق بالسياسات، والتمويل، وتعريفات الحرية الأكاديمية، وأخلاقيات الشراكات البحثية. كما تتناول الإحاطة مسألة استئناف التعليم الجامعي في فلسطين، في ظل الدمار الواسع، والتحديات النفسية واللوجستية، ومحاولات إعادة بناء العملية التعليمية ضمن شروط الطوارئ وعدم الاستقرار.

تأتي هذه الإحاطة الأكاديمية في سياقٍ تاريخيٍّ بالغ التعقيد، تشكّل بعد معركة طوفان الأقصى وما تلاها من حربٍ شاملة على قطاع غزة، لم تقتصر آثارها على المجالين الإنساني والعسكري، بل امتدت بصورة عميقة إلى البنية المعرفية والتعليمية والأكاديمية الفلسطينية، وإلى موقع القضية الفلسطينية داخل الحقل الأكاديمي العالمي. فقد كشفت هذه المرحلة عن تحولات نوعية في علاقة الجامعات، ومراكز البحث، وشبكات المعرفة الدولية مع فلسطين، سواء على مستوى التضامن والمقاطعة، أو على مستوى القمع والضبط المؤسسي، أو على مستوى إعادة تعريف أدوار الأكاديميا وحدودها الأخلاقية.

ويُصدر منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس هذه الإحاطة ضمن سلسلته الدورية الرصدية-التحليلية، بوصفها جزءًا من مشروع معرفي تراكمي يهدف إلى متابعة وتحليل تطورات المشهد الأكاديمي العالمي تجاه فلسطين، ورصد تحولاته البنيوية، واستكشاف دلالاته السياسية والمعرفية، بعيدًا عن التناول الخبري أو التوثيق الجزئي للأحداث. ولا تنطلق الإحاطة من توصيف الوقائع بمعزل عن سياقاتها، بل تسعى إلى قراءة ما جرى ويجري في ضوء علاقات القوة، ومسارات التأثير، والاشتباك المتزايد بين المعرفة والسياسة والتمويل والهيمنة داخل الفضاء الأكاديمي.

ولا تهدف هذه الإحاطة إلى إصدار مواقف سياسية أو بيانات تضامنية، بقدر ما تسعى إلى تمكين القارئ الأكاديمي وصانع القرار من فهم المسارات الكبرى التي تحكم العلاقة بين فلسطين والحقل الأكاديمي العالمي في هذه المرحلة، وتحليل حدود التعاطف الدولي، ومكانن تراجعه، وإمكانات استثماره في مشاريع معرفية ومؤسسية مستدامة، تُسهم في حماية التعليم الفلسطيني، وتعزيز حضوره في شبكات البحث العالمية، ومواجهة محاولات العزل والتجفيف المعرفي. وانطلاقاً من ذلك، تُبنى هذه الإحاطة على محاور مترابطة تعالج: واقع التعليم العالي الفلسطيني بعد الحرب، والتحولت في الإنتاج البحثي والمعرفي حول فلسطين، ومسار الحراك الأكاديمي العالمي، وأدوات اللوبي الصهيوني داخل الجامعات، واتجاهات المقاطعة الأكاديمية، مع الإشارة إلى تحريك أدوات الأمانة كسياسة جديدة في الجامعات الغربية لإسكات أصوات المناصرين للقضية الفلسطينية وصولاً إلى سبل تحويل التعاطف الأكاديمي إلى رافعة استراتيجية طويلة الأمد. وذلك كله في إطار قراءة تحليلية تسعى إلى فهم المشهد لا توصيفه، وإلى تفكيك التحولات لا الاكتفاء بتسجيلها.

# الساحة الأكاديمية الفلسطينية

## بعد طوفان الأقصى

الاستهداف، الخسائر، ومحاولات الاستئناف  
تحت شروط الطوارئ

لم يعد الحديث عن التعليم في فلسطين بعد طوفان الأقصى ممكنًا بوصفه ملفًا خدميًا أو قطاعًا معزولًا عن سياق الصراع؛ إذ تؤكد أن الجامعة الفلسطينية -خاصة في قطاع غزة- كانت ضمن نطاق الاستهداف المباشر، وأن الضرر لم يقع على المباني فحسب، بل طال رأس المال المعرفي، وسلاسل التعليم والبحث، بقصد شل حركة التعليم.

ومن هنا، فإن أي قراءة للمشهد الأكاديمي العالمي تجاه فلسطين تظل ناقصة ما لم تُبنَ أولاً على فهم دقيق لطبيعة الضربة التي تلقاها التعليم خلال فترة الحرب، وكيف تتشكل محاولات "العودة" ضمن بيئة غير مستقرة، لا تزال تحكمها آثار الدمار والقيود والاحتياجات الطارئة.

## أولاً: استهداف رأس المال المعرفي

إن أحد أخطر أبعاد المرحلة يتمثل في خسارة الكوادر الأكاديمية والتعليمية وما يمكن تسميته "نزيف النخبة"؛ وهو بعدٌ لا يُقاس بالأرقام وحدها، بل بما يعنيه غياب أساتذة وباحثين في تخصصات دقيقة وقيادات جامعية عن منظومة هشة أصلاً بفعل سنوات الحصار وضعف برامج التبادل الأكاديمي والإمكانات البحثية الكافية. وفي هذا السياق، عبّرت خبرات دولية مختصة بحماية الحرية الأكاديمية عن حجم ما جرى بوصفه نمطاً ضمن موجة عالمية من الاعتداءات على مجتمعات التعليم العالي، مع تخصيص مساحة لافتة لما وقع في غزة من قتلٍ لأساتذة وطلاب وتدميرٍ للجامعات، كما عبّر خبراء أمميون عن قلق بالغ من "scholasticide" (إبادة/استئصال التعليم) في غزة، في إشارة صريحة إلى أن الاستهداف لم يكن عرضياً، بل منسّ قدرة المجتمع على البقاء عبر ضرب التعليم ومعلميه ومؤسساته.

ويمثل هذا البعد نقطة ارتكاز: لأن فقدان الأكاديميين لا يخلق فراغاً تدريسيّاً فقط، بل يضرب كذلك الإشراف البحثي، والحوكمة الجامعية، والاعتماد الأكاديمي، والتراكم العلمي الذي يحتاج سنوات لتعويضه -إن أمكن تعويضه أصلاً.

## ثانياً: تدمير البنى الجامعية والانتقال من "التعطّل" إلى "الشلل المؤسسي"

إذا كان استهداف الأكاديميين يضرب الإنسان، فإن تدمير الجامعات يضرب "البيئة الحاضنة" للمعرفة: القاعات، المختبرات، المكتبات، الشبكات، الأرشيف، والمرافق الضرورية للبحث العلمي. في هذا المستوى، تظهر أهمية التقديرات التي تحولت في 2025 من توصيف عام إلى تقييمات قطاعية أكثر دقة. فقد أشار ملخص الأثر الإنساني الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى تدمير أكثر من 63 مبنى جامعيّاً (وفق وزارة التعليم)، ضمن دمار واسع شمل مرافق تعليمية من رياض الأطفال حتى الجامعات.

وبصورة أكثر تفصيلاً، قدّمت اليونسكو (بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية) تقييماً شاملاً لأضرار واحتياجات إعادة الإعمار لمؤسسات التعليم العالي في غزة شمل 21 مؤسسة عبر 38 حرماً/موقعاً، بما يعكس حجم الضربة المؤسسية وتحولها من تضرر جزئي إلى شبه "انهيار بنيوي" يتطلب إعادة بناء على مستوى المنظومة.

هنا تبرز نقطة منهجية مهمة وهي أن أرقام الدمار ليست مادةً للسرد، بل قرائن على "تغيير طبيعة الجامعة" من مؤسسة مستقرة إلى مؤسسة طوارئ. فحين تُمحي المختبرات والمكتبات وبيئة البحث، يتحول التعليم العالي إلى "تدريسٍ دون بحث"، ثم إلى "تعليمٍ أدنى دون جامعة"، ثم إلى "تعطّل زمني قد يتحول إلى انقطاع جيل كامل إن لم يكن هناك إغاثة كاملة للقطاع يتناسب وحجم الضرر الذي لحق به".

## ثالثًا: الطلبة بين انقطاع الدراسة وتفتت المسار الأكاديمي

لا يتجسد الضرر في المبنى فقط بل في المسار التعليمي للطلبة: القبول، الدراسة، التخرج، الدراسات العليا، والمنح. وفي تقارير متخصصة بالتعليم العالي خلال 2025، تم الحديث عن عشرات الآلاف من الطلبة الذين فقدوا الوصول للتعليم العالي في غزة، مع محاولات متقطعة للتعليم عن بعد لا تصمد أمام الواقع الميداني .

والأخطر هنا هو "تفتت المسار الأكاديمي:

- طالب لا يملك وثائقه أو ملفه الأكاديمي.
- جامعات خارج الخدمة تجاهد لمواصلة التعليم بإمكانات غير كافية إطلاقًا.
- مختبرات وأجهزة غير موجودة للعلوم التطبيقية والطب والهندسة.
- صدمات نفسية وفقدان أسري يجعل العودة للدراسة مسألة وجودية لا قرارًا إداريًا.

وهذا يفسر لماذا لا ينبغي توصيف "عودة التعليم" كعودة طبيعية، بل كعودة مرهونة بشروط بقاء الحد الأدنى، وبينية دعم نفسي ولوجستي وتمويلي.

## رابعًا: استئناف التعليم: عودة "جزئية، رمزية، ومقيدة"

خلال الأشهر الأخيرة من 2025 ظهرت أمثلة ملموسة على "استئناف جزئي" داخل غزة، بما يعكس إرادة جامعية للبقاء، لكنه يكشف كذلك محدودية الإمكانيات. فقد تناول تقرير حديث عودة الدراسة حضورياً في الجامعة الإسلامية في غزة رغم حجم الدمار، مع الإشارة إلى سياق أممي سابق حذر من نمط "استئصال التعليم"

كما أعلنت اليونيسكو عن مبادرات دعم تعليمية مثل Gaza Virtual Campus لدعم 20 ألف طالب في التعليم العالي، وتوفير مساحات تعلم مؤقتة تتضمن دعمًا رقميًا ونفسيًا، بما يعكس انتقال الاستجابة من "تعاطف" إلى "نماذج تشغيل بديلة" للتعليم العالي في بيئة مدمرة.

ويمكن النظر لهذه العودة الجزئية على أنها رسالة إصرار على البقاء والاستمرار في الأرض وسط دعوات التهجير والرغبة في إعادة بناء ما دمرته الحرب وفق الإمكانيات المتاحة ما يعكس الصمود والمقاومة المعرفية الفلسطينية.

## خامسًا: الضفة الغربية: تعليم قائم تحت قيود متصاعدة

رغم أن مركز الثقل في هذا المحور هو غزة بسبب مستوى الدمار، إلا أن المشهد لا يكتمل دون الإشارة إلى الضفة الغربية حيث تتأثر الجامعات عبر القيود على الحركة، والاقترامات، والانقطاعات المتكررة. كثير من تقارير منظومة التعليم في الأرض الفلسطينية تشير إلى أن الوصول للتعليم واستقراره يتأثران بصورة مستمرة بعوامل أمنية وإدارية، ما يجعل "استقرار الجامعة" هشة حتى خارج غزة [1].

مما سبق يظهر بشكل جلي أن الضربة التي تلقاها التعليم العالي الفلسطيني ليست أزمة فصل دراسي، بل أزمة منظومة: إنساناً ومؤسسةً ومساراً معرفياً. ومن ثم، فإن إعلان استئناف التعليم - مهما كان مهماً - لن يكون كافياً إذا لم يُرفق بمشروع لإعادة بناء القدرة الجامعية على البحث والإنتاج العلمي، وحماية الأكاديميين، وتأمين بنى رقمية وأرشيفية بديلة، وتجسير المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية بالمؤسسات الدولية، وربط الجامعات الفلسطينية بشبكات دعم دولية لسد الاحتياج المادي والعمراني والبحثي.

وعليه، فإن ما يتلو هذا المحور ينبغي أن يُقرأ بوصفه "امتداد خارجي" لمعركة بقاء داخلية عنوانها: متى وكيف تستعيد الساحة الأكاديمية القدرة على إنتاج المعرفة بعد محاولة إفشالها وتوقيفها؟

# الإنتاج المعرفي حول فلسطين

– من اتساع الكتابة إلى معركة تعريف الواقع  
والسرديّة

بعد طوفان الأقصى، لم تعد "السرديّة" ملحقًا إعلاميًا أو خطابًا سياسيًا موازيًا للأحداث، بل تحوّلت إلى موضوع علمي مستقل داخل الحقل الأكاديمي العالمي، وإلى ساحة صراع معرفي منظم حول تعريف الواقع ذاته. وقد انعكس ذلك في طفرة واسعة في الكتابة والبحث والنشر حول فلسطين، شملت ليس فقط توصيف ما جرى في غزة، بل التعمق في الخلفيات التاريخية للصراع، وبنية المشروع الصهيوني، والسرديات التي حكمت تمثيله في الأكاديميا الغربية لعقود.

يمكن توصيف الخريطة العامة لهذا الإنتاج المعرفي بوصفها انتقالًا من "حرب معلومات" إلى "حرب على تعريف الواقع". ففي السياق الغربي، تُصاغ السردية ضمن مفردات مثل: المعلومة والمعنى، الانحياز، التحريض، معاداة السامية، وحرية التعبير، وتُنتج معرفة تهدف أساسًا إلى ضبط المجال العام وصناعة سياسات قابلة للاستخدام المؤسسي (policy-ready knowledge). أما في العالمين العربي والإسلامي، فتُصاغ السردية ضمن مفردات مغايرة: التأيير، الاستعمار الاستيطاني، التضليل، الهيمنة الخطائية، صراع السرديات، والتحرير المعرفي، حيث يتجه الإنتاج المعرفي إلى تفكيك الهيمنة وبناء سردية مضادة (counter-hegemonic knowledge)، غالبًا بأدوات تحليل الخطاب والتأيير الإعلامي والنقد البلاغي.

هذا التحول تجلّى بوضوح في إدراج السردية بوصفها حقلاً علميًا قائمًا بذاته، لا مجرد زاوية تحليلية، كما يظهر في صدور أعمال أكاديمية مخصصة لحروب اللغة والتمثيل بعد 7 أكتوبر، نُشرت عبر قواعد بيانات بحثية عالمية، بما يعكس انتقال النقاش من الإعلام والسياسة إلى فضاء البحث الأكاديمي المنهجي. كما برز اتجاه جديد يتعامل مع الحرب بوصفها مادة قابلة للترميز والقياس (datafied narratives)، من خلال دراسات كمية حلّلت مئات المواد البصرية والتمثيلية، ما يعني أن المعركة لم تعد محصورة في سؤال "من يقول ماذا؟"، بل باتت تدور حول "كيف تُرمّز الحرب داخل بيانات قابلة للتحليل وإعادة الاستخدام العلمي؟".

في الغرب، تقدّم هذا الإنتاج المعرفي على مستويين متداخلين. الأول معرفي-تحليلي، يتمثل في كتب وأبحاث وأطروحات جامعية تفكك لغة الإعلام، وبنية السرد، وصورة الضحية، والانفعالات العاطفية في تغطية ما بعد 7 أكتوبر، وقد ظهر هذا الاتجاه في جامعات ومراكز بحث في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وألمانيا، وفرنسا. أما المستوى الثاني—وهو الأخطر—فتمثل في أمانة السردية (securitization of discourse)، عبر تحويل النقاش الأكاديمي حول فلسطين إلى ملف إداري وقانوني داخل الجامعات، باستخدام تعريفات وأنظمة مثل تعريف IHRA لمعاداة السامية، بما جعل السردية تخضع لمنطق الضبط القانوني لا الحوار العلمي.

وقد أدّى هذا المسار إلى انتقال الصراع من نطاق أكاديمي داخلي إلى مستوى حقوقي دولي، مع صدور تقارير ورسائل أممية وحقوقية تتناول انتهاكات محتملة لحقوق التعبير والتعليم والتجمع بحق طلبة وأكاديميين متضامنين مع فلسطين داخل الجامعات الغربية. هذا التحول رفع معركة السردية من مجال الإعلام والرأي العام إلى مستوى يصعب احتواؤه بأدوات اللوبي التقليدية، وإن ظلّ جزء من الإنتاج الغربي يتجه إلى كتابة ردّ فعل دعائي تُصنّف فيه سرديات الحرم الجامعي بوصفها "بروباغندا"، ما يكشف أن الغرب بات ينتج معرفة ومعرفة مضادة في آن واحد.

في المقابل، شهد العالم العربي والإسلامي خلال عام 2025 انتقالًا واضحًا من خطاب "النصرة" إلى بناء جهاز مفاهيمي منظم لمعركة السردية. فقد اتجه الإنتاج العلمي إلى المأسسة عبر مؤتمرات، ومجلات محكمة، وأبحاث تستخدم مصطلح "السردية" بوصفه إطارًا نظريًا لا شعارًا سياسيًا. ويبرز في هذا السياق انعقاد مؤتمرات علمية مخصصة لصراع السرديات في تغطية الحرب على غزة، إلى جانب صدور أبحاث عربية محكمة تتناول "السردية الإعلامية لطوفان الأقصى" مباشرةً بمنطق التأيير والتأويل، بما يعكس نضجًا اصطلاحيًا ومعرفيًا متزايدًا.

المفارقة المنهجية هنا أن الغرب يميل إلى حوكمة الخطاب (speech governance) وتحويله إلى أنظمة ضبط، بينما يميل الإنتاج العربي والإسلامي إلى نقد التأيير (frame critique) وبناء السردية المقابلة. وهذه البنية—على ما فيها من تفاوت—قابلة للتحويل مؤسسيًا إلى مناهج، ووحدات بحث، ودفاتر مصطلح، ومعايير رصد، بدل أن تبقى استجابات انفعالية ظرفية.

وعلى مستوى المقارنة، يتقدم الغرب في تحويل السردية إلى سياسات وتعريفات وأنظمة قانونية، وإنتاج أدبيات "مكافحة التضليل والكراهية" التي تُستخدم لتجريم سرديات بعينها، فضلًا عن إدراج السردية ضمن أدبيات "الحرب الإدراكية" (cognitive warfare). لكنه يضعف في نقطة مفصلية: فكلما اشتدت أمنة الخطاب داخل الجامعة، ارتفعت كلفة الشرعية، وبرز ما يمكن تسميته بـ "استثناء فلسطين" كفضيحة معرفية، تولّد إنتاجًا حقوقيًا وأكاديميًا مضادًا يتراكم خارج نطاق سيطرة اللوبي.

في المقابل، يتقدم العالم العربي والإسلامي في تحويل السردية إلى حقل بحث منظم، وفي الاشتغال على جوهر المعركة: كيف تُصنع المعاني. لكنه يظل أضعف في امتلاك أدوات القياس العالمية، مثل البيانات الضخمة، وخرائط الشبكات، وتحليل الأثر، والنشر الواسع بالإنجليزية. وهنا تتبدى فجوة استراتيجية، وفي الوقت نفسه فرصة مؤسسية، لتحويل هذا الحقل إلى لوحات مؤشرات (dashboards) تتحدث بلغة القياس الأكاديمي العالمي.

خلاصة القول إن معركة السردية بعد طوفان الأقصى لا تُحسم بمن يصرخ أكثر، بل بمن ينجح في تحويل روايته إلى معيار معرفي يعمل داخل المؤسسات. فالطرف الذي ينتج بيانات، ومفاهيم قابلة للتعميم، ومنصات نشر وأرشفة طويلة الأمد، هو من ينجح في تحويل السردية إلى واقع فاعل. وفي هذا السياق، لم تعد فلسطين موضوعًا هامشيًا في الأكاديميا، بل أصبحت إحدى الساحات المركزية لاختبار معنى المعرفة، والحرية الأكاديمية، ودور الجامعة في زمن الإبادة والهيمنة.

# الحراك الطلابي والأكاديمي العالمي

انكشاف خطاب الحرية الأكاديمية

وتحول الصراع إلى ساحة التمويل والضبط المؤسسي

مثل الحراك الطلابي والأكاديمي الذي اندلع في الجامعات الغربية بعد طوفان الأقصى واحدة من أوسع موجات التعبئة الجامعية المرتبطة بالقضية الفلسطينية منذ عقود. فقد شهدت جامعات في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا وفرنسا اعتصامات، ووقفات، واحتلالات سلمية للحرم الجامعي، شارك فيها طلبة وأكاديميون، ورفعت شعارات تتعلق بوقف الحرب، والمقاطعة الأكاديمية، ومساءلة الجامعات عن شراكاتها وتمويلها. غير أن الأهمية الحقيقية لهذا الحراك لا تكمن في حجمه الظاهر فقط، بل فيما كشفه بنويًا عن حدود خطاب الحرية الأكاديمية في الغرب عندما يتصل الأمر بفلسطين.

## أولاً: من حرية أكاديمية مُعلنة إلى حرية مشروطة سياسيًا

أظهر التعامل المؤسسي مع الحراك أن الحرية الأكاديمية في كثير من الجامعات الغربية ليست مبدأً مطلقاً، بل ممارسة مشروطة بسياقات سياسية وتمويلية محددة. فقد سُمح بالاحتجاج والتعبير في مراحله الأولى ضمن حدود رمزية، لكن مع اتساع الحراك وتحوّله إلى مطالب مؤسسية (وقف شراكات، مراجعة استثمارات، إلغاء تعاون مع جامعات إسرائيلية)، انتقلت إدارات جامعية عديدة إلى سياسات قمعية شملت فضّ الاعتصامات، وفتح تحقيقات تأديبية، وتعليق أو فصل طلبة وأكاديميين.

هذا التحول كشف فجوة واضحة بين الخطاب الليبرالي حول حرية التعبير، وبين الممارسة الفعلية داخل الجامعة بوصفها مؤسسة خاضعة لشبكات نفوذ سياسية ومالية. وقد وثّقت منظمات معنية بالحرية الأكاديمية وحقوق التعليم هذا التناقض، مشيرة إلى أن فلسطين تحولت إلى حالة استثناء تُعلّق فيها المعايير التي تُطبّق في قضايا أخرى.

ثانياً: التمويل واللوبى – كيف أُعيد ضبط الجامعة؟

مع تصاعد الحراك، برز دور اللوبى الصهيوني بوصفه فاعلاً مركزياً في إعادة توجيه ردّ فعل الجامعات، مستخدماً مدخلين رئيسيين:

1. الضغط عبر التمويل والدعم:

شهدت إدارات جامعات كبرى تهديدات صريحة أو ضمنية بسحب تبرعات ضخمة من مانحين مرتبطين بإسرائيل أو داعمين لها، وهو ما دفع عدداً من الجامعات إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحراك، حفاظاً على استقرارها المالي وسمعتها أمام المانحين.

2. الضغط القانوني والمؤسسي:

فُعلت شكاوى وتحقيقات تحت عناوين مثل "معاداة السامية" أو "خلق بيئة تعليمية معادية"، وتم توسيع استخدام تعريفات مؤسسية مثل HRA التحويل النشاط الطلابي من تعبير سياسي إلى مشكلة قانونية وإدارية.

بهذا المعنى، لم يُواجه الحراك بوصفه ظاهرة طلابية عابرة، بل بوصفه تهديداً لبنية التحالف بين الجامعة والتمويل والسياسة، ما يفسّر حدّة الردّ المؤسسي وسرعته.

## ثالثًا: لماذا تراجع التفاعل الظاهر؟

مع إعلان وقف الحرب وتراجع التغطية الإعلامية المكثفة، بدا وكأن الحراك الأكاديمي قد ذفَّ أو تراجع. غير أن هذا التراجع لا يمكن قراءته بوصفه نهاية التعاطف، بل نتيجة تضافر عدة عوامل:

- ارتفاع كلفة المشاركة بعد موجات القمع والتحقيقات والعقوبات.
  - الإرهاق التنظيمي داخل الحركات الطلابية التي بُنيت على تعبئة سريعة لا على هياكل طويلة الأمد.
  - انتقال الصراع من الشارع إلى المؤسسة: من الاعتصام إلى لجان الأخلاقيات، ومجالس الأمناء، وسياسات الاستثمار والشراكات.
  - تبدل السياق الإعلامي مع تراجع حضور الحرب في الأخبار اليومية، ما أثر على الزخم الجماهيري لا على القنوات.
- هذه العوامل مجتمعة تفسر التحول من زخم احتجاجي واسع إلى اشتباك أقل ظهورًا وأكثر تعقيدًا داخل بنية الجامعة.

## رابعًا: كيف يمكن الاستفادة من الحراك وعدم تفويت الفرصة؟

تكمن الخطورة في التعامل مع الحراك بوصفه "موجة انتهت"، بينما تكمن الفرصة في قراءته بوصفه لحظة كاشفة يمكن البناء عليها. ومن منظور أكاديمي-مؤسسي، تبرز عدة مسارات للاستفادة:

- تحويل المطالب الطلابية إلى ملفات بحث وسياسات: مثل أخلاقيات الشراكات الأكاديمية، والتمويل المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان.
- التشبيك مع الأكاديميين المتضامنين الذين برزوا خلال الحراك، وتحويل التعاطف الفردي إلى شبكات تعاون مستدامة.

- استثمار انكشاف ازدواجية المعايير في خطاب الحرية الأكاديمية، بوصفه مدخلًا لنقاش عالمي حول استقلال الجامعة وحدود نفوذ المانحين.
- الانتقال من الاحتجاج إلى التراكم: أي بناء منصات رصد، وتوثيق، ومتابعة مؤسسية لما جرى، بدل الاكتفاء بذاكرة احتجاجية قصيرة.
- الاستفادة بسد الفراغ الذي نتج عن حملات المقاطعة الأكاديمية بين الجامعات الغربية خصوصاً الأوروبية والجامعات الإسرائيلية.

ويمكن القول إن الحراك الطلابي والأكاديمي بعد طوفان الأقصى أظهر أن الجامعة الغربية ليست فضاءً محايدًا للمعرفة، بل مؤسسة سياسية - مالية بامتياز، تتحدد فيها حدود الحرية الأكاديمية وفق موازين القوة والتمويل. ورغم تراجع الزخم الظاهر مع وقف الحرب، فإن ما كُشف خلال هذه المرحلة -من هشاشة خطاب الحرية، وقوة اللوبي، واستعداد الطلبة والأكاديميين للاشتباك- يمثل رأسمًا معرفيًا وسياسيًا يمكن استثماره، إن أحسن التعامل معه، في معارك أكاديمية أطول نَفَسًا وأكثر تأثيرًا.

# اللوبي الصهيوني داخل الجامعات الغربية

## – أدوات النفوذ وحدود القوة

لم يكن انكشاف حدود الحرية الأكاديمية بعد طوفان الأقصى نتاج ردود فعل إدارية محضة بغية الحفاظ على الهدوء العام داخل ساحات الجامعات، بل عكس تدخّل منظم لشبكات ضغط صهيونية عملت على إعادة ضبط سلوك الجامعات الغربية تجاه الحراك الأكاديمي المتضامن مع فلسطين. ويُظهر تتبع مسار الأحداث أن اللوبي الصهيوني لم يتحرك خارج المنظومة الجامعية، بل من داخلها، مستفيدًا من تشابك الجامعة مع التمويل، والسياسة العامة، والسمعة المؤسسية.

## أولاً: مدخل التمويل والمانحين – نقطة الارتكاز الأهم

يُعدّ التمويل أحد أكثر مفاصل الجامعة الغربية حساسية، وقد شكّل المدخل الرئيسي لتدخل اللوبي. فمع تصاعد الحراك الطلابي ومطالب المقاطعة ومراجعة الشراكات، واجهت إدارات جامعات كبرى تهديدات مباشرة أو غير مباشرة بسحب تبرعات ضخمة من مانحين نافذين داعمين لإسرائيل. وقد دفع هذا الواقع عددًا من الجامعات إلى تغليب الاستقرار المالي على مبادئ حرية التعبير، عبر تشديد الإجراءات التأديبية، أو التضييق على الفعاليات، أو إعادة صياغة السياسات الداخلية.

## ثانيًا: القانون والإدارة – تحويل السياسة إلى ملف تأديبي

إلى جانب التمويل، استُخدم المدخل القانوني-الإداري بوصفه أداة ضبط فعّالة. فقد جرى توسيع استخدام تعريفات مؤسسية لمعاداة السامية—خصوصًا تعريف IHRA—لتحويل النشاط الأكاديمي أو الطلابي المتعلق بفلسطين من نقاش سياسي مشروع إلى قضية انضباطية أو قانونية. وبذلك، انتقلت المواجهة من ساحة الحوار الأكاديمي إلى مكاتب الشؤون القانونية والتحقيقات الداخلية. وقد وثّقت تقارير حقوقية وأكاديمية أن هذا الاستخدام الموسّع للتعريفات أدى عمليًا إلى تجريم نقد الصهيونية أو سياسات إسرائيل داخل الحرم الجامعي، حتى عندما كان ذلك النقد مستندًا إلى أطر بحثية وقانونية.

## ثالثًا: السمعة والضغط العام – الجامعة بين السوق والرأي العام

عمل اللوبي كذلك على استثمار هاجس السمعة المؤسسية الذي يثقل كاهل الجامعات العالمية. فالحملات الإعلامية، ورسائل الاتهام العلنية، وربط الجامعات بتهم "التسامح مع الكراهية"، كلها أدوات ضغط صُممت لدفع الإدارات إلى اتخاذ مواقف استباقية خشية الضرر بترتيبها العالمي، أو بعلاقتها مع المانحين، أو بسمعتها لدى صانعي القرار السياسي. وفي هذا السياق، أصبحت إدارة الجامعة تميل إلى سياسات تقليل المخاطر (risk management) بدل الدفاع عن حرية البحث والتعبير، ما جعل فلسطين اختبارًا حادًا لمدى استعداد المؤسسة الأكاديمية لتحمل كلفة استقلالها.

## رابعًا: حدود القوة – حين ينقلب الضغط إلى عبء شرعي

على الرغم من فعالية هذه الأدوات على المدى القصير، إلا أن مسار الضغط أظهر حدودًا بنيوية لا يمكن تجاوزها بسهولة. فالإفراط في القمع وأمننة الخطاب الأكاديمي أدّى إلى نتائج عكسية، تمثلت في:

- انتقال القضية من نزاع داخل الجامعة إلى ملف حقوقي دولي، مع تدخل منظمات تُعنى بحرية التعبير والتعليم.
- تصاعد الخطاب الأكاديمي الذي يتحدث صراحة عن "استثناء فلسطين" من معايير الحرية الأكاديمية، بوصفه فضيحة معرفية لا يمكن تبريرها بمنطق مكافحة الكراهية.
- توسّع شبكات التضامن الأكاديمي العابرة للجامعات، بما قلل من قدرة أي مؤسسة منفردة على عزل النقاش أو احتوائه.

وتشير هذه التطورات إلى أن اللوبي -رغم نفوذه- لا يعمل في فراغ، وأن أدواته تفقد فعاليتها بشكل تدريجي، وأن المواجهة قد انتقلت من مستوى إداري مغلق إلى فضاء عام وحقوقي أوسع.

# المقاطعة الأكاديمية

من فعل احتجاجي إلى مسار مؤسسي وحدود التأثير

شكّلت المقاطعة الأكاديمية إحدى أبرز أدوات الاحتجاج التي طُرحت داخل الجامعات الغربية بعد طوفان الأقصى، بوصفها وسيلة ضغط أخلاقية وسياسية على إسرائيل ومؤسساتها التعليمية. غير أن التطورات خلال العام المنصرم، ولا سيما خلال الأشهر الأخيرة، تُظهر بوضوح أن المقاطعة لم تكن مسارًا واحدًا متجانسًا، بل طيفًا متدرجًا انتقل من الفعل الرمزي الاحتجاجي إلى مسار إداري مؤسسي قابل للتراكم، يعمل داخل حوكمة الجامعات وشبكات التمويل، لا في فضاء الانفجار الإعلامي.

## أولاً: تعدد أشكال المقاطعة – من الشعار إلى الإجراء المؤسسي

برزت المقاطعة في بدايات الحراك بوصفها مطلبًا طلابيًا وأكاديميًا عامًا، تجسّد في الدعوة إلى قطع العلاقات مع الجامعات الإسرائيلية، ووقف برامج التبادل، وتعليق التعاون البحثي. ومع تطور الحراك، اتخذت جامعات ومؤسسات ومراكز بحثية—خصوصًا في أوروبا—خطوات عملية ضمن مسارات متعددة، من بينها:

- تجميد أو مراجعة أدبيات الشراكات البحثية مع مؤسسات إسرائيلية.
- وقف أو إعادة النظر في التمويل البحثي للمشاريع المرتبطة بالجامعات والباحثين الإسرائيليين.
- إجراء مراجعات أخلاقية لسياسات التعاون الأكاديمي في سياقات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقد أحدثت هذه الإجراءات هزة عميقة داخل الداخل الإسرائيلي أكاديميًا وسياسيًا ومجتمعيًا، إذ كشفت بوضوح حجم التشابك البنيوي بين المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية والمنظومة العسكرية الإجرامية الصهيونية. وحتى في الحالات التي سعت فيها مؤسسات أخرى إلى ملء الفراغ الذي خلّفته هذه المقاطعات، ظلّ الأثر الأبرز هو فضح السردية الصهيونية المتعلقة بالحرب، وتقويض الصورة الأخلاقية التي روّجت لها إسرائيل طويلًا داخل المجتمع الغربي.

## ثانيًا: من الاحتجاج إلى الترسيم المؤسسي البطيء

تؤكد المعطيات خلال الشهر الأخير أن المقاطعة الأكاديمية دخلت طور الترسيم المؤسسي البطيء لا طور الانفجار الإعلامي. فالمؤشر الحاسم لم يعد عدد المظاهرات أو البيانات، بل انتقال الضغط إلى حوكمة الجامعات وشبكات التمويل.

وحتى نهاية عام 2025، سجّلت أكثر من 60 جامعة عالميًا خطوات فعلية تراوحت بين تعليق الشراكات، مراجعة الاستثمارات، أو إعادة تعريف أخلاقيات التعاون الأكاديمي. ويكمن جوهر هذا التحول في أن المقاطعة لم تعد "خطابًا احتجاجيًا"، بل مسارًا إداريًا تراكميًا. استراتيجيًا، نحن أمام ما يمكن تسميته مؤشّر كلفة السمعة (Reputational Cost): فكل وثيقة جامعية رسمية تُعيد التقييم أو تضع اشتراطات أخلاقية تُراكم "دينًا أخلاقيًا" على أي مؤسسة تواصل التعاون مع إسرائيل دون مساءلة. والمقاطعة هنا لا تعمل بمنطق القطيعة الشاملة، بل بمنطق إبطاء التدفق العلمي والتمويلي، وهو مسار أخطر زمنيًا من المقاطعة الصريحة. فالمؤشّر الحقيقي لم يعد "من قاطع"، بل من تردّد، ومن أعاد التقييم، ومن اشترط—وهؤلاء يشكّلون اليوم الكتلة الحرجة داخل الجامعات الغربية.

يتجلى الأثر البنيوي لهذا المسار في تسجيل إسرائيل أدنى مستويات المشاركة في برنامج Horizon Europe، وهو أكبر برنامج تمويل بحثي في الاتحاد الأوروبي بميزانية تتجاوز 95 مليار يورو. ويشير هذا التراجع إلى بداية اختناق تدريجي في شرايين البحث، لا إلى خسارة إعلامية أو رمزية مؤقتة. فالحّد من الوصول إلى برامج التمويل التنافسية العالمية يُنتج أثرًا تراكميًا مباشرًا على جودة البحث، والاندماج الدولي، والقدرة على استقطاب الكفاءات.

## رابعًا: الأكاديمية الإسرائيلية – أزمة وظيفة لا أزمة أمن

في هذا السياق، تعيش الأكاديمية الإسرائيلية أزمة وظيفة معرفية لا أزمة أمن. فالجامعات لم تعد قادرة على تسويق نفسها كفضاءات "محايدة"، بل أصبحت جزءًا من سؤال أخلاقي عالمي حول دور المعرفة في الصراع. ويظهر ذلك في ما يمكن توصيفه بـ التباعد الصامت: تراجع الدعوات لمشاريع مشتركة، إحجام غير معلن عن التقديم لمنح ثنائية، وارتفاع "تكلفة الدفاع المؤسسي" عن إسرائيل داخل المؤتمرات الدولية.

هذا النمط من العزل لا يظهر فورًا في الأرقام، لكنه ينعكس عادة خلال فترة تتراوح بين 6 إلى 18 شهرًا في مخرجات البحث، ومعدلات الاقتباس، والترتيب الأكاديمي. وعلى المدى الأبعد، يتمثل الخطر الأكبر في فقدان الاندماج الشبكي (Network Embeddedness). فالجامعة الحديثة لا تعيش داخل حدود الدولة، بل داخل شبكات تعاون. ومع كل مراجعة أخلاقية جديدة، يتحول التعاون مع إسرائيل من كونه الوضع الافتراضي (Default) إلى قرار مشروط (Conditional) يحتاج إلى تبرير، وهي نقطة انقلاب عميقة في موقع إسرائيل الأكاديمي العالمي.

## خامسًا: مؤشرات ضعف اللوبيات في الأروقة الدولية

يكشف مسار المقاطعة أيضًا عن تآكل متزايد في فاعلية اللوبيات الإسرائيلية. فضعف اللوبي لا يُقاس بالهزائم العلنية، بل بعدد المعارك التي لم يعد قادرًا على منعها. وخلال الفترة الأخيرة، انتقل الاشتباك من الإعلام إلى قنوات التشريع والحوكمة: تحقيقات حكومية في جامعات، نقاشات برلمانية حول خطاب فلسطين، ومحاولات إعادة ضبط تعريفات "حرية التعبير". وفي أستراليا، سُجّل أكثر من 130 تحركًا برلمانيًا مرتبًا بالملف الإسرائيلي منذ عام 2023، ما يعكس تحوّل القضية من شأن خارجي إلى ملف داخلي ضاغط. استراتيجيًا، يعيش اللوبي مرحلة استنزاف بنيوي؛ فكل تدخل لضبط الجامعات يوّد مقاومة أكاديمية مضادة، ويُنْتِج وثائق وبيانات جديدة، ما يحوّل تدريجيًا من قوة مانعة إلى قوة ردّ فعل. والمؤشر المستقبلي الأهم هنا هو: كلما زادت كلفة "إسكات الجامعة"، اقتربنا من لحظة الانفجار المعرفي ضد سرديّة الكيان.

## سادسًا: المقاطعة كأداة كشف لا كأداة عزل فقط

- لا تنحصر أهمية المقاطعة في عزل الجامعات الإسرائيلية، بل في وظيفتها الكاشفة. فقد أجبرت الجامعات الغربية على مواجهة أسئلة أُجِّلت طويلاً:
- هل التعاون الأكاديمي محايد أخلاقياً؟
  - ما حدود الشراكة مع مؤسسات منخرطة، مباشرة أو غير مباشرة، في منظومات عسكرية أو استعمارية؟
  - هل يمكن فصل البحث العلمي عن السياق السياسي في حالات الانتهاكات الجسيمة؟
- بهذا المعنى، أعادت المقاطعة فتح سؤال تسييس الجامعة بوصفها فاعلاً أخلاقياً، لا مجرد مؤسسة معرفية.

## سابعًا: الفراغ الأكاديمي – فرصة غير مستثمرة بالكامل

- أحد الآثار غير المباشرة للمقاطعة أو حتى لتجميد التعاون هو نشوء فراغ أكاديمي وبحثي داخل بعض الشبكات والمشاريع الدولية. غير أن هذا الفراغ لم يُستثمر بعد بصورة منهجية من قبل المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية أو المتضامنة معها. فهناك فرص حقيقية لإعادة توجيه:
- شراكات بحثية دولية كانت قائمة مع مؤسسات إسرائيلية.
  - برامج تبادل وتمويل تبحث عن بدائل أقل كلفة أخلاقية.
  - مشاريع مشتركة في مجالات العلوم الإنسانية، والقانون، والصحة، والتربية.
- إلا أن غياب التشبيك المنظم وضعف البنية المؤسسية الفلسطينية حالاً دون تحويل هذا الفراغ إلى مكسب استراتيجي واضح، رغم الفرص الكبيرة المتاحة خصوصاً مع الجامعات الأوروبية التي أظهرت تعاطفًا واسعًا خلال حرب الإبادة على غزة.

## ثامنًا: السياق الأوسع – انعكاسات طوفان الأقصى إقليميًا وعالميًا

يتقاطع مسار المقاطعة مع تحولات أوسع أحدثها طوفان الأقصى في الحقل الأكاديمي العالمي. فقد أعاد الحدث تعريف الجامعة كساحة صراع معرفي، وطرح خلال ديسمبر 2025 سؤالاً مركزيًا: ما معنى الجامعة بعد غزة؟ وهو سؤال يهدد الأساس الفلسفي لفكرة "الحياد القيمي" في الحداثة الأكاديمية الغربية. مستقبليًا، نحن أمام تشكّل براديم أكاديمي جديد ينتقل من "إنتاج معرفة محايدة" إلى "مساءلة أخلاق المعرفة"، بما سيؤثر على المناهج، ولجان الأخلاقيات، وتمويل الأبحاث، وتعريف "التميز الأكاديمي".

وفي المقابل، أفرز توقف الحرب تحديات جسيمة داخل الأكاديميا الفلسطينية. ففي غزة، تمثّل عودة التعليم الحضوري داخل الجامعة الإسلامية—رغم الدمار—تحوّلًا سننيًا بالغ الدلالة، حيث تحولت الجامعة من مؤسسة تعليم إلى مؤسسة بقاء حضاري. وتخرّج نحو 4,000 طالب خلال الحرب عبر التعليم عن بُعد، إلى جانب إطلاق برامج مثل Gaza Virtual Campus التي تغطي حاليًا 20,000 طالب وتهدف إلى 88,000، ما يعكس انتقال التعليم الفلسطيني إلى طور الهندسة الطارئة لا التعافي التقليدي.

أما على مستوى الأكاديميا العربية والإسلامية، فقد بدأ الانتقال من خطاب التضامن إلى سياسات الاحتضان: مؤتمرات رسمية، برامج زمالة افتراضية، واستيعاب جزئي للطلبة والباحثين الفلسطينيين. غير أن المؤشر الرقمي لا يزال ضعيفًا مقارنة بحجم الكارثة: عشرات المبادرات مقابل مئات آلاف المتضررين تعليميًا، من بينهم 635,000 طفل خارج التعليم النظامي لسنوات، ما ينذر بفجوة مستقبلية خطيرة في مدخلات التعليم العالي. وهنا تتحدد اللحظة التأسيسية: إما أن تتحول الجامعات العربية والإسلامية إلى فاعل معرفي عالمي في قضية فلسطين، أو تبقى في موقع التابع الخطابي. والمؤشر الحاسم خلال العامين القادمين هو عدد البرامج المؤسسية الدائمة (منح، مراكز بحث، شبكات تعليم عن بُعد)، لا عدد الندوات والفعاليات.

# تراجع الزخم أم إعادة التموضع؟

- قراءة استدلالية في تحوّل الحراك الأكاديمي  
بعد وقف الحرب

أثار انحسار المشهد الاحتجاجي العلني داخل الجامعات الغربية بعد وقف الحرب على غزة تساؤلات حول ما إذا كان ذلك يعكس تراجعًا في التعاطف الأكاديمي مع فلسطين، أم تحوُّلاً في شكل الاشتباك وساحاته. وتُظهر القراءة الاستدلالية المبنية على الوقائع والتقارير المتخصصة أن ما جرى أقرب إلى إعادة تموضع للحراك نتيجة الضغوط الكبيرة التي مورست بحق المحتجين والذين أظهروا تعاطفهم بشكل كبير مع القضية الفلسطينية، وكذا مع إعلان وقف الحرب وتراجع الزخم الإعلامي للقضية، مع بقاء خطر الارتداد قائمًا إذا لم يُستثمر هذا التحوُّل في مسارات منظمة ومستدامة.

## أولاً: اندسار الاحتجاج العلني بوصفه نتيجة تنظيمية

تُجمع تغطيات التعليم العالي في الولايات المتحدة وأوروبا على أن الاعتصامات المفتوحة والاحتجاجات الواسعة تراجعت بعد وقف الحرب مقارنة بذروة الأشهر الأولى. غير أن هذا الاندسار ارتبط مباشرة بإجراءات إدارية أعادت ضبط الفضاء الجامعي -من فضّ الاعتصامات وتشديد لوائح التجمع، إلى تقييد الفعاليات السياسية- ما يجعل التراجع الظاهر أثرًا تنظيميًا لإعادة هندسة المجال الجامعي، لا تبدلًا في القنوات.

كما تُظهر تقارير الحرية الأكاديمية وحقوق التعليم أن المرحلة اللاحقة لوقف الحرب شهدت تصاعدًا في التحقيقات والعقوبات والتقييدات المرتبطة بالنشاط المتضامن مع فلسطين، خاصة في الجامعات الأمريكية. وقد حوّل ذلك الانخراط العلني إلى مخاطرة مهنية وقانونية أعلى كلفة، ما يفسّر انتقال كثير من الفاعلين إلى قنوات أقل ظهورًا دون أن يعني تراجع الموقف.

في ظل هذا الواقع، تحوّل الاشتباك من ساحات الاحتجاج إلى مستويات مؤسسية أعمق: لجان الأخلاقيات، مجالس الأمناء، سياسات الاستثمار، ومراجعة الشراكات. وقد رصدت منصات متخصصة انتقال النقاش حول فلسطين إلى ملفات إجرائية داخلية لا تحظى بتغطية إعلامية، لكنها تُسهم فعليًا في صياغة القرار الجامعي—وهو ما يؤكد أن القضية لم تغادر الجامعة، بل غيّرت أدوات حضورها.

لقد أدى وقف الحرب إلى خفوت التغطية اليومية المكثفة، وانتقال القضية من "طوارئ إعلامية" إلى "ملف طويل الأمد". وتُظهر خبرات الحركات الطلابية أن هذا التحول يقلّص التعبئة الظاهرة دون أن يُنهي الاهتمام المؤسسي، بل يدفعه إلى أشكال تراكمية أبطأ وأكثر قابلية للبقاء.

## ثانياً : مؤشرات الاستمرار غير المرئي وإعادة التموضع

على الرغم من خفوت الضجيج، برزت مؤشرات استمرار: تزايد التقارير الحقوقية بشأن حرية التعبير داخل الجامعات، استمرار الرسائل والبيانات الأكاديمية، اتساع نقاشات أخلاقيات الشراكات والتمويل، وتراكم الإنتاج البحثي والأرشفة المتصلة بفلسطين. هذه المؤشرات تعكس حضوراً مستداماً لكنه أقل ظهوراً.

سادساً: إعادة التموضع كفرصة مشروطة

تُظهر هذه المعطيات أن الحراك دخل مرحلة إعادة تموضع تفتح فرصة لتحويل التعاطف إلى أثر مؤسسي. غير أن هذه الفرصة مشروطة بالقدرة على الانتقال من الفعل التفاعلي إلى العمل المنظم الذي يستثمر القنوات المتاحة داخل الجامعة وخارجها.

في المقابل، يبقى خطر التراجع الكبير قائماً إذا لم يُترجم التعاطف المتراكم إلى عمل منظم ومستدام، يُنفذ عبر الفراغات القانونية المتاحة، أو من خلال مؤسسات أكاديمية وبحثية ومدنية تشكّل قنوات تعاون مشروعة وأقل كلفة. فالفترات التي تعقب الذروة الاحتجاجية غالباً ما تشهد إعادة إحكام للضبط المؤسسي؛ وإذا لم يقابلها تنظيم ذكي، قد تتحول إعادة التموضع إلى تآكل تدريجي في الحضور.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية استدامة مخاطبة الجمهور بمستوياته المختلفة —الطلابي، والأكاديمي، والجمهور العام— عبر قنوات معرفية منتظمة (فعاليات، نشر بحثي مبسّط، منصات حوار)، بما يحافظ على حضور القضية في الوعي العام، ويمنع عزلها داخل دوائر إدارية مغلقة. كما أن الجمع بين لغة المعايير الأكاديمية ولغة الحقوق والعدالة يعزّز السردية دون استنزاف أو استقطاب.

# الاستثمار الاستراتيجي

- من التعاطف الأكاديمي إلى أثر مؤسسي مستدام

تكشف المحاور السابقة أن ما أعقب طوفان الأقصى لم يكن مجرد موجة تعاطف عابرة داخل الجامعات، بل لحظة كاشفة أعادت طرح أسئلة عميقة حول أخلاقيات المعرفة، وحدود الحرية الأكاديمية، ودور الجامعة في سياق الإبادة والاستعمار. غير أن هذه اللحظة، بما راكمته من تعاطف وحراك ومعرفة، تبقى قابلة للتبدد ما لم تُستثمر ضمن مسار استراتيجي منظم يحوّل التفاعل إلى أثر مؤسسي طويل الأمد.

## أولاً: الانتقال من ردّ الفعل إلى التخطيط المؤسسي

تُظهر التجربة أن التعاطف، مهما اتسع، لا يتحول تلقائيًا إلى تغيير ما لم يُنقل من مستوى الاستجابة الانفعالية إلى مستوى التخطيط. ويتطلب ذلك بناء برامج واضحة المعالم تعمل على تحويل القضايا التي أُثرت—كأخلاقيات الشراكات، والتمويل، وحرية البحث—إلى ملفات عمل مستمرة داخل الأطر الأكاديمية، لا إلى مواقف ظرفية مرتبطة بزخم إعلامي.

ثانيًا: استثمار الفراغات التي خلّفتها المقاطعة والتجميد أدّت المقاطعة الأكاديمية وتجميد بعض أشكال التعاون مع الجامعات الإسرائيلية إلى نشوء فراغات حقيقية في شبكات البحث، والتمويل، والمؤتمرات، والمشاريع المشتركة. وهذه الفراغات تمثل فرصة استراتيجية للمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية والمتضامنة معها، شريطة العمل على:

- التشبيك المباشر مع جامعات وباحثين يبحثون عن بدائل أخلاقية.
- تقديم مشاريع تعاون واضحة وقابلة للتنفيذ.
- التحرك ضمن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة لتفادي كلفة المواجهة المباشرة غير المحسوبة.

## ثالثًا: بناء شبكات أكاديمية عابرة للحدود

أحد أبرز مكاسب المرحلة السابقة هو بروز عدد كبير من الأكاديميين والباحثين المتضامنين مع فلسطين داخل جامعات مرموقة. غير أن بقاء هذا التعاطف في إطاره الفردي يحدّ من أثره. وعليه، تبرز الحاجة إلى تحويل هذا الرصيد إلى شبكات تعاون معرفي (research networks) تتجاوز الفعل الاحتجاجي إلى الإنتاج العلمي المشترك، والندوات المتخصصة، والدعوات للنشر، بما يضمن استدامة الحضور الفلسطيني في الحقل الأكاديمي العالمي.

## الخاتمة :

تُظهر هذه الإحاطة أن ما شهدته الساحة الأكاديمية الدولية عقب طوفان الأقصى لم يكن تفاعلاً عابراً فرضته قسوة الحدث، بل تحوُّلاً بنيويًا كشف طبيعة العلاقة بين المعرفة والسلطة داخل الجامعة المعاصرة، وأعاد طرح القضية الفلسطينية بوصفها اختبارًا حقيقيًا لأخلاقيات البحث، وحدود الحرية الأكاديمية، ووظيفة المؤسسة الجامعية في سياق الإبادة والاستعمار.

لقد بيّنت المداور المتعاقبة أن الحراك الأكاديمي—على ما شهدته من تراجع ظاهري في الزخم بعد وقف الحرب—لم ينكسر، بل أعاد التموضع داخل مستويات أعمق وأقل ظهورًا، حيث انتقل الاشتباك من ساحات الاحتجاج إلى ملفات السياسات، والشراكات، والتمويل، والأرشفة، والإنتاج المعرفي. وفي الوقت ذاته، كشفت هذه المرحلة هشاشة ادعاءات الحياد والحرية الأكاديمية في الغرب عندما تتقاطع المعرفة مع مصالح سياسية ولوبيات ضغط، وأبرزت حدود القوة التي يمارسها هذا النفوذ حين يرتفع ثمنه المعرفي والحقوقى.

كما أظهرت الإحاطة أن المقاطعة الأكاديمية، والحراك الطلابي، والتوسع في البحث والنشر حول فلسطين، قد فتحو جميعًا فراغات وفرصًا لم تُستثمر بعد بالقدر الكافي، وأن التعاطف الواسع الذي تكوّن داخل الجامعات الغربية يظل موردًا قابلاً للتبدّد إذا لم يُحوّل إلى عمل منظم، وتشبيك مؤسسي، واستدامة في الخطاب والتأثير.

وعليه، فإن الخلاصة المركزية لهذه الإحاطة هي أن المرحلة الراهنة ليست مرحلة انحسار، بل مرحلة مفصلية يتوقف مآلها على القدرة على الانتقال من ردود الفعل إلى التخطيط، ومن الزخم إلى التراكم، ومن الاحتجاج إلى المؤسسة. إن استثمار هذه اللحظة يتطلب عملاً أكاديميًا منظمًا، يعمل من داخل القواعد القانونية والمؤسسية، ويُبقي مخاطبة الجمهور الأكاديمي والطلابي والعام حيّة ومتوازنة، ويحوّل ما تحقق من تعاطف ومعرفة إلى أثر مستدام في بنية الجامعة العالمية.

بهذا المعنى، لا تمثّل هذه الإحاطة توثيقًا لمرحلة مضت فحسب، بل إطارًا تحليليًا لمرحلة قادمة، تُحدّد فيها الأكاديميا—بوعياها أو بصمتها—موقعها من العدالة، والمعرفة، والمسؤولية التاريخية تجاه القضية الفلسطينية.

## Kudüs Meselesi Üzerine Uluslararası Akademisyenler Forumu

# إحاطة أكاديمية

🌐 kodusforumu98@gmail.com

☎ +90-507 306 21 41

📍 1Hürriyet Mah.Ahmet  
Yesevi Cad. Altın SK  
Lekesiz İş Merkezi No:  
4 Bahçelievler -  
İstanbul

منتدى الأكاديميين  
الدولي لقضايا القدس

نحو مجتمع أكاديمي فاعل  
لخدمة القدس

